الآثار الاقتصادية والاجتماعية لديون السودان الخارجية

محمد زين أحمد محمد نورين

كلية الاقتصاد– جامعة الزعيم الأزهري

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى لجوء السودان إلى الاقتراض. وبيان حجم الديون الخارجية مع فوائدها المركبة ومعرفة أثر الديون الخارجية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .والتوصل إلى أفضل السبل والطرق المثلى لسداد الديون الخارجية ، كما اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : هنالك العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على استخدام القروض والمساعدات الأجنبية خاصة تلك التي جاءت عن طريق البنك الدولي وما صاحبها من شروط مثل رفع الدعم وخاصة رفع الدعم عن المحروقات الذى أدى إلى ازدياد المستوى العام للأسعار (التضخم) وازدياد معدلات الفقر ، حقق السودان شروط ومتطلبات مبادرة الهيبك (HIPC) ووصل إلى نقطة القرار، ولكنه لم يصل إلى نقطة الاكتمال، قدمت الدراسة عدد من التوصيات منها: السعي إلى عدم تراكم الديون من خلال خفض الاعتماد على الاقتراض الخارجي، والاستعاضة عنه بالاستثمارات الأجنبية، والسعي لحل مشكلة تراكم المديونية الخارجية على الدولة للمحافظة على استدامتها، وتجنب المعالجات الفردية، لها وحصرها فقط في المعالجات ذات المنفعة المتبادلة، في إطار المبادرات الدولية والإقليمية.

الكلمات المفتاحية: الأثر الاقتصادية والاجتماعية، الديون الخارجية، السودان.

مقدمة:

تعد القروض الخارجية ظاهرة قديمة ترتبط بالاقتصاد النقدي والتبادل الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لما لها من أهمية في تمويل المشروعات التنموية ، والتي حظيت بالاهتمام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، ومع بداية الستينيات ونيل معظم الدول النامية استقلالها

السياسي ومنها السودان الذى ظل يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وهذا الهدف يتوقف على مدى توفير التمويل اللازم .

ولما كانت موارد السودان المالية غير كافية لتمويل التنمية الاقتصادية نسبةً لضعف رؤوس أمواله ، لذا لجأ إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية لتمويل البنيات التحتية وإقامة المشروعات القومية ، ولكن عجز السودان عن سداد تلك القروض؛ ويعزى ذلك لعدد من الأسباب، أهمها ضعف المتابعة للمشروعات القومية وسوء الإدارة .

تحاول هذه الدراسة تحليل حجم الديون الخارجية، وتوضيح أثرها على التنمية الاقتصادية في السودان، وذلك من خلال تتبع خلفية الديون الخارجية، والأسباب والعوامل الكامنة وراء تراكمها وتأخر سدادها ، ومن ثم إيجاد أفضل السبل والطرق الكفيلة لسدادها، والمضي قدماً في إيجاد طرق مثلى لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة بصفة أساسية في أن حجم ديون السودان يشكل عقبة في وجه الاقتصاد السوداني بصفة عامة وعلى التنمية الاقتصادية بصفة خاصة؛ فقد تجاوز حجم الديون مبلغ الستين مليار دولار فهو مبلغ ضخم مع تزامن وتراكم فوائد تلك الديون ، وعليه تطرح التساؤلات التالية :

- لماذا عجز السودان عن سداد الديون الخارجية حتى أثقلت كاهل الاقتصاد السوداني ؟
- ما هو أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية ؟
- ما هي أفضل السبل والطرق التي بموجبها يمكن سداد الديون الخارجية ؟

أهمية الدراسة:

- **الأهمية العلمية :** تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في ضرورة القروض الخارجية لتمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الفوائد المرجوة من عائداتها .
- **الأهمية العملية :** تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في أن نتائجها وتوصياتها يستفيد منها الأكاديميون والباحثون ومتخذو القرارات .

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

- التعرف على الأسباب والعوامل التي أدت إلى لجوء السودان إلى الاقتراض .
- بيان حجم الديون الخارجية مع فوائدها المركبة .

- معرفة أثر الديون الخارجية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .
- التوصل إلى أفضل السبل والطرق المثلى لسداد الديون الخارجية .

فرضيات الدراسة :

- قلة الموارد المالية الذاتية ورؤوس الأموال سبب مباشر للاقتراض من المؤسسات المالية والنقدية الإقليمية والدولية .
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الديون الخارجية ومعدل النمو الاقتصادي.
- توجد علاقة طردية بين حجم الديون الخارجية وسعر الصرف .

مصادر الدراسة :

- المصادر الأولية : تتمثل في الملاحظات والبيانات الأولية من الجهات ذات الاختصاص.
- المصادر الثانوية : تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات والدراسات السابقة وإصدارات الإنترنت ذات الصلة .

منهجية الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي والمنهج الإحصائي.

حدود الدراسة: تغطي الدراسة الفترة (2000 – 2020) ويرجع سبب اختيار تلك الفترة لأنها شهدت تزايداً في فوائد وأصل ديون السودان الخارجية، وظهرت آثارها السالبة جلياً في تلك الفترة وتزامناً مع انعقاد مبادرة الهيبك .

المحور الأول : الإطار النظري والمفاهيمي (أدبيات الدراسة) .

الديون الخارجية هي تلك الأموال التي تحصلت عليها الدولة من غيرها مع تعهد بردها مرة أخرى خلال فترة محددة تقوم إثناءها بدفع فوائد عنها، وتهدف الدولة من عقد القروض العامة إما إلى تغطية جانب من النفقات العامة، أو سد العجز الذي قد يحدث في الموازنة العامة، وإما بغرض تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية التي تعتبر أحد المصادر الداخلية لتمويل عمليات التنمية.

أشكال التمويل الخارجي:

على الرغم من إمكانية تقسيم أشكال التمويل الخارجي إلى عدة تقسيمات إلا أننا سنتجه لتحقيق أهداف هذه الدراسة إلى تقسيم هذه الأشكال وفقاً لمدى المديونية الخارجية العامة للدولة، وفي هذا المجال يمكن تقسيم أشكال التمويل الخارجي إلى ثلاثة أقسام رئيسية مباشرة:

أولاً: المعونات الأجنبية(Foreign Aids) والتي تتم وفقاً لشروط وقواعد ميسرة.

ثانيا: القروض الأجنبية القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقاً لظروف السوق.

ثالثا: الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

شكل رقم (1)

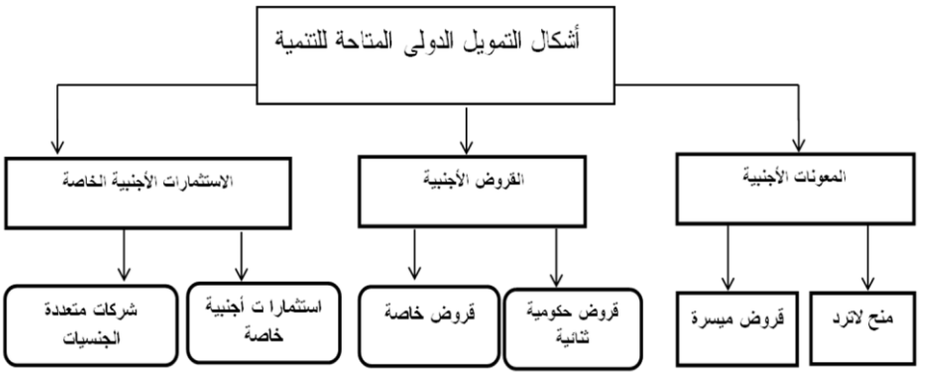

المعونات الأجنبية :

تتكون المعونات الأجنبية من منح (Grants) لا ترد و لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة، وإلى قروض ميسرة (Soft Loans) واجبة السداد تدخل في نطاق المديونية الخارجية، أما القروض الميسرة فهي التي تتم وفقاً لقواعد وشروط أيسر في صورة نقدية أو عينية لمشروعات محددة أو برامج أو قطاعات (**البطريق، 1986،1-2**).

أما القروض الميسرة فهي تتم وفقاً لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية، حيث تقل أسعار الفائدة عن المعدلات العادية أو من حيث احتواؤها على فترات سماح(Grace Period) تكون عادة أطول، أو من حيث مدة السداد التي تستغرق فترة زمنية أطول، وعلى ذلك فإن القروض الأجنبية التي تحكم شروطها قوى السوق تخرج عن نطاق المعونات الأجنبية.

مصادر المعونات الأجنبية:

يمكن تقسيم مصادر المعونات إلى المعونات الوحيدة المصدر، والمعونات متعددة المصدر ،فالمعونات الوحيدة المصدر أو بعبارة أخرى المعونات الحكومية الثنائية تتمثل في المنح والقروض التي تعقدها الدول المانحة مع الدول المستفيدة ، وهى معونات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي "Official" أي في إطار من التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعنية، والمثال الملموس لهذا النوع من المعونات هو مشروع "مارشال" الذى أكدته حكومات الولايات المتحدة الأمريكية والذى بدأ تنفيذه في الثالث من أبريل 1948، ومن خلاله حصلت دولة أوربا الغربية على ما يقارب من 12.5 مليار دولار خلال الفترة

من 1948 -1951، وقد حصلت خمس دول أوربية هي بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وهولندا من خلال هذا المشروع على ما يساوي 10.71 مليار دولار أي بنسبة 77٪ من مجموع ما خصص لهذا المشروع خلال تلك الفترة.

أما المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف (الجماعية) فتتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مع الدول النامية، وفي ما يلي أهم هذه المنظمات والهيئات الدولية:

1 -الهيئات الدولية ذات الطابع العالمي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)

International Bank of Reconstruction and Development

ويتفرع عنه كمؤسسات مالية معاونة:

- المؤسسات المالية الدولية (I F C) International Finance Corporation
- الهيئة الدولية للتنمية (I D A) International Development Association
- صندوق النقد الدولي (I M F) International Monetary Fund

2 - الهيئات الدولية ذات الطابع الإقليمي:

- البنك الأمريكي العالمي للتنمية Inter–American Development Bank
- البنك الأفريقي للتنمية African development Bank
- البنك الآسيوي للتنمية Asian Development

3 -المنظمات الأوربية المتعددة الأطراف:

- البنك التنمية الأوربي European Development bank
- بنك الاستثمار الأوربي European Investment bank

4 -المؤسسات الوطنية للتمويل الذاتي:

- وكالة التنمية الدولية Agency for International Development
- صناديق التنمية العربية Arab Development Funds
- وكالات تنمية الصادرات الوطنية Agencies (ECE)

5 - هيئات دولية ذات طابع نوعي:

- منظمة الدول المصدرة للنفط(أوبك) Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)

القروض الأجنبية :

نعني بالقروض الأجنبية هنا تلك القائمة على القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفق ظروف السوق، مع التعهد بردها وبدفع فائدة عنها وفق شروط معينة .

التدفقات النقدية المالية من المنظمات الدولية(البطريق، 1986،1-2).

التدفقات المالية التي تصل إلى الدول المتخلفة عن طريق المنظمات الدولية قد تكون عن طريق منظمات لها الطابع الدولي أو العالمي ، وقد تكون منظمات ذات طابع إقليمي، ونشير إلى هذين النوعين من المنظمات فيما يلي:

المنظمات الاقتصادية ذات الطابع الدولي:

وهى تلك المنظمات التي يكون أعضاؤها من الحكومات فقط، أي تشترك الدول فيها بصفتها دولاً مستقلة عن طريق الحكومات، وأغلب المنظمات الدولية هي منظمات حكومية كصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للإنشاءات والتعمير، والمنظمات الاقتصادية المختلفة التابعة للأمم المتحدة مثل:

- صندوق النقد الدولي : تضمنت المادة الأولى من النظام الأساسي للصندوق ستة أهداف رئيسية يسعى إلى تحقيقها منها : تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق إنشاء مؤسسات دولية دائمة تسعى إلى حل المشاكل النقدية الدولية.

المحور الثالث : خلفية تاريخية لتطور ديون السودان:

حصل السودان على أنواع مختلفة من القروض بأسعار فائدة متعددة مقرونة بشروط متباينة مثل القروض المرتبطة بالتنازلات، وتم استخدام التدفقات الأجنبية في الاستثمار المحلي لتمويل خطط وبرامج التنمية في خلال الثلاثين عاماً السابقة، غالبية مشاريع التنمية الإنتاجية والبنى التحتية للاقتصاد الوطني تم تجهيزها بمشاركة خبرات أجنبية كما تم تمويلها وتنفيذها ودعمها بمصادر أجنبية.

الجدول رقم (1) حجم ديون السودان الخارجية خلال الفترة (2002 - 2012)

السنة مصدر التمويل	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤسسات دولية	4.410	4.400	4.601	4.461	4.800	5.100	5.300	5.300	5.300	5.500	5.500
دول غير أعضاء في نادى باريس	8.655	8.600	9.143	9.664	11.000	11.600	12.100	13.300	13.700	14.800	13.500

دول نادي باريس	7.066	8.520	8.724	8.530	9.200	10.300	10.500	11.200	12.300	12.900	15.500
بنوك تجارية	2.918	3.440	3.511	3.505	3.600	3.900	4.200	4.500	5.000	5.100	5.400
تسهيلات موردين	859	750	805	845	800	900	1.400	1.400	1.500	1.500	2.100
الإجمالي	23.608	25.710	26.784	27.005	28.400	31.800	33.500	35.700	37.800	39.800	42.000

- المصدر : التقارير السنوية لبنك السودان للأعوام من (2002 - 2012)

الجدول رقم (2) معدلات نمو المديونية الخارجية للسودان خلال الفترة (2002-2012)

السنة	الدين	معدل النمو %	السنة	الدين	معدل النمو%
1996	19.451	0.5	2005	27.005	1.0
1997	19.357	0.5	2006	28.400	5.2
1998	20.483	5.5	2007	31.800	11.9
1999	20.546	0.3	2008	33.500	5.4
2000	20.521	-0.10	2009	35.700	6.9
2001	20.798	1.3	2010	37.800	5.9
2002	23.608	13.5	2011	39.800	5.3
2003	25.710	9	2012	42.000	5.6
2004	26.784	4			

- المصدر: الأداء المالي للاقتصاد السوداني (1980-2013)، وزارة المالية والاقتصاد وشؤون المستهلك.

كما يوضح الجدول أعلاه تظهر معدلات نمو المديونية الخارجية للسودان من سنة لأخرى ،وتزايد معدلات النمو للمديونية؛ وذلك لأسباب عدة منها : عدم الالتزام حسب مواعيد سداد القروض مما تسبب بفوائد تقديرية وصلت لمبلغ 20.535 مليون دولار فوائد تأخيريه في العام 2012 ونتج عن ذلك عبء على الاقتصاد وعلى عملية التنمية الاقتصادية فيه وتؤدي إلى تعطيلها.

- **الآثار الاقتصادية:** إن المساعدات الأجنبية أسهمت في تحسين الأداء في شتى القطاعات وقد حققت فوائد عديدة للاقتصاد السوداني، فمثلاً مصانع السكر أصبحت تغطي حاجة البلاد وتزيد عنها وهذا يعني توفير عملات صعبة تعادل قيمة الإنتاج المحلي وقيمة مدخلات الإنتاج المنشودة ، بالإضافة إلى هذا فإن مصانع السكر قد أسهمت في توظيف أيدي عاملة وبالتالي تحفيز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحيطة بها.

ولكن على الرغم ما تحققه المساعدات والقروض من فوائد ومهام إلا أنها تؤدي إلى ضعف نمو الاقتصاد بنهب الموارد المحلية بمعنى أنه وبعد فترة وجيزة من استخدام القروض يرتفع قسط استهلاكها وفائدة من مجمل القرض نفسه، بالإضافة إلى ما سبق فإنه عادة ما يترتب على استخدام القروض الإخلال بالخطط الإنمائية الموضوعة، خاصة في ظروف عدم الإستقرار في السياسة الخارجية ؛ فقد توضع خطة معينة معتمدة على معونات دولة معينة فإذا تدهورت العلاقات معها

يجب أن توضع خطة معتمدة على دولة أخرى، كما أن هذه المساعدات تفقد أجهزة التخطيط قدرتها على إعادة النظر في خططها وفق المتغيرات المحلية، حيث يصبح ضرورياً الاستثمار في هذا المشروع أو في مشروع معين لارتباطه بعون ما وليس لأي سبب آخر. (**الزبير، 35،1986**).

- **الآثار السياسية:** من الناحية السياسية هنالك ظواهر متعددة ومرتبطة بحالة التبعية الاقتصادية التي تحصل لأي دولة تعتمد على المساعدات الأجنبية بشكل أساسي كما هو الحال في السودان فتظهر المساعدات كإحدى أدوات السياسة الخارجية الفعالة للدول المانحة، ولذلك فقد تدفقت المساعدات والمعونات بشكل أوفر على البلدان ذات الوزن الاستراتيجي وتبعاً لذلك يتوقع أن تزداد فعاليتها في محيطها الإقليمي، علماً بأن إحداث طفرة نوعية في التنمية الاقتصادية ليس في كل الأحوال هو هدف الدولة المانحة للمساعدات.

وفي السودان نجد أن المساعدات والقروض قد أثرت في العديد والكثير من مواقف السودان السياسية، وهنالك العديد من المواقف منها موقف السودان من اتفاقية (كامب ديفيد) وأيضاً عدم التزام السودان بسياسة عدم الانحياز وذلك في أواخر العهد المايوي عندما انحازت الدولة للمعسكر الغربي ضد أثيوبيا وليبيا واليمن الجنوبي سابقاً.

ونستخلص من هذا أن نظام الحكم في السودان هو الذي حدد كميات وحجم المساعدات التي تلقتها الدولة بدءا بالمعونات الأمريكية التي تلقاها السودان بشكل مكثف إبان حكم عبود والذي كان متعاطفاً مع دول الغرب بصورة واضحة، مروراً بالمعونات السوفيتية بعد ذلك، ولكن على الرغم من هذا فإن للمساعدات الخارجية أثراً إيجابياً لا يمكن إغفاله إذ إن هذه المساعدات مكنت البلاد من إقامة العديد من المشاريع المهمة. (**الزبير، 45،1986**).

- **الآثار الاجتماعية:** هنالك العديد من الآثار الاجتماعية التي تترتب على استخدام القروض والمساعدات الأجنبية خاصة تلك التي جاءت عن طريق البنك الدولي وما صاحبها من شروط وتعديل السياسات والخطط المحلية كذلك ما جاء عن طريق الاستثمار المباشر مثل التنقيب عن البترول ، ومن أهم التغيرات تغير نمط وعلاقة الإنتاج ويظهر ذلك أكثر في الزراعة بقطاعاتها الحديث والتقليدي، حيث تنمو علاقات إنتاج رأسمالية يتحتم معها الإنتاج الجماعي، من ناحية أخرى حيازة الأراضي، والنزاع الذي يحدث في هذا المجال بين الرعاة والمزارعين، ومن ناحية أخرى قد أدى الاعتماد على التمويل الأجنبي إلى إحداث تغيرات في البنية الطبقية في المجتمع وأصبح الرأسماليون الوطنيون وكلاء للشركات الأجنبية الممولة والمؤسسات المتعددة الجنسيات، كما

نجحت الوكالات الأجنبية في استقطاب بعض موظفي الدولة لصالحها وذلك بتقديم أجور عالية أو حوافز وهنا يمكن القول بأن الطبقات قد أعيد ترتيبها ، وأن النمو السريع للطبقة الرأسمالية كان نتيجة لدعم المؤسسات الأجنبية لمشاريع ومجالات اقتصادية معينة .

تجارب السودان والمبادرات الدولية لمعالجة أزمة المديونية الخارجية

أولا: المبادرات الدولية لمعالجة أزمة الديون الخارجية: -

دخل السودان تجارب عديدة من أجل حل مشكلة المديونية الخارجية؛ وذلك بتوقيع أربع اتفاقيات لبرامج إعادة الجدولة من (1979 - 1984) مع دول نادي باريس، واتفاقية واحدة لإعادة التمويل مع البنوك التجارية العالمية عام 1980.

بدأ السودان التعاون مع صندوق النقد الدولي منذ التسعينيات في وضع الترتيبات لإدراج السودان في طريق إعفاء ديون السودان، وكان ذلك بالدخول في برنامج الصندوق للإصلاحات المالية وإعادة الهيكلة الاقتصادية، وقد رفعت إدارة البنك تقارير عديدة أكدت المسار الصحيح لسير الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجها السودان.

بذلت حكومة السودان ممثلة في وزارة المالية والبنك المركزي جهوداً كبيرة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي باعتبارهما أهم مؤسستين اهتماماً بموضوع الديون على الدول النامية ، ومنها برزت مبادرة HIPC، وعلى الرغم من أن مبادرة الـ (HIPC) تبدو من الوهلة الأولى جيدة وتهدف إلى تخفيض الدين إلى 80٪ من القيمة الصافية من الدين وأيضاً الوصول للدين للمستوى المستدام إلا أنها في حقيقتها غير ذلك حيث تطول إجراءاتها وتزداد ضوابطها صعوبة بتركيزها على الأهلية الاقتصادية والأهلية السياسية مما جعل الاستفادة منها محدودة وطول فترة طرحها وحتى الآن لم تتمكن دولة واحدة من وصول نقطة النهاية(**تقرير الأداء المالي للاقتصاد السوداني، 2006،82**).

أولاً: موقف السودان من الشروط الحديثة للاستفادة من الـ(HIPC):

وقع السودان على أربع اتفاقيات مع دول نادي باريس بقيمة إجمالية 1.536 مليون دولار أمريكي لم يستفد السودان من تلك المبادرات وذلك لعدم وجود برنامج متفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وكذلك تم التوقيع على اتفاقية إعادة التمويل مع البنوك التجارية العالمية في عام 1989 ونص الاتفاق على دفع الدين خلال سبع سنوات منها ثلاثة أعوام فترة سماح وقد خضعت لعدت

تعديلات لعدم التمكن من الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق (**تقرير الأداء المالي للاقتصاد السوداني، 82،2006**).

.والاتفاقيات كالاتي:

(1) مبادرة(HIPC) المعدلة، الطريق الأمثل لاستدامة الدين :

تقوم مبادرة (HIPC) على المساعدات المقدمة من المجتمع الدولي بجانب آليات الجدولة التقليدية وتقدم للدول التي تطبق سياسيات الإصلاح الاقتصادي الناجحة وتفي بباقي شروط الأهلية وهى(**تقرير مديونية السودان الخارجية، 11،2004**).

أ - أن يكون عبء الدين خارج استطاعة الدولة حتى بعد محاولة إعادة جدولة الديون وسدادها.

ب - أن تكون الدولة قد اتخذت سياسات إصلاح اقتصادي وإعادة هيكلة ولديها برنامج اجتماعي لمعالجة الآثار المترتبة على برنامج الإصلاح.

ت - الوصول إلى الحكم الرشيد وحل المشاكل السياسية التي تؤدي إلى توقيع اتفاقية سلام شامل في السودان

تعتبر أهم الإصلاحات المالية والاقتصادية المطلوبة هي:

- وضع الموازنة العامة للدولة في حدود الموارد الحقيقية لإيراداتها وبحد ضيق جدا من الاستدانة في حدود السلامة.
- تحجيم التضخم بصورة رئيسية.
- خصخصة المؤسسات والهيئات العامة.
- اتخاذ سياسات مالية ونقدية متناسقة تحقق النمو، مع استقرار سعر العملة الوطنية وثبات التضخم.
- التزام المؤسسات الدولية عند الوصول لمرحلة اتخاذ القرار بعد انقضاء فترة ثلاث سنوات من دخول الدولة المعنية في برنامج مراقبة بواسطة صندوق النقد الدولي بأن تخفض ديونها على الدول المعنية للحد الذي يمكن الدولة من الخروج من أزمة الدين.
- ثم بعد ذلك تحتاج الدولة إلى ثلاث سنوات أخرى من المراقبة تحت إدارة صندوق النقد الدولي

وتهدف المبادرة إلى تقليل حجم الديون إلى مستويات مستدامة، ونظرياً فإن الدين المستدام يكون عندما يتمكن المدين من مقابلة التزامات خدمة الدين الحالية والمستقبلية دون الاستعانة بتخفيض الدين أو المساعدات الدولية، وعملياً عملية تحديد مستوى الدين المستدام تواجه عدة صعوبات تتمثل في احتمالات عدم التأكد من التدفقات المستقبلية للعائدات المطلوبة لمواجهة خدمة الدين ويعد مؤشر الصادرات هو المقياس الأكثر ملاءمة لحجم النقد الأجنبي ولكن أحياناً تكون عائدات الحكومة مثل الضرائب وهذه التقديرات غير دقيقة خاصة في حالة الدول المرتفعة المديونية وذلك نسبة لأن مستوى الدين يؤثر على الإنتاج حيث العقبات أمام واضعي السياسات والمستثمرين **(تقرير الأداء المالي للاقتصاد السوداني، 82،2006)**.

(2) مبادرة تورنتو:

ظهرت هذه المبادرة خلال الفترة من 1988- 1991 وقضت بإعفاء 30٪ من الديون التجارية وإعادة جدولة على أساس فترة سداد ثلاثة وعشرين عاماً وفترة سماح ست سنوات مع زيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالي ثلاثين عاماً.

(3) اتفاقية لندن أو اتفاقية تورنتو المعدلة:

تم تطبيق هذه الاتفاقية في الفترة من 1991 -1994 والتي شملت إعفاء 50٪ من الديون التجارية وإعادة جدولة على أساس فترة سداد ثلاثة وعشرين عاماً وفترة سماح ست سنوات مع زيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالي ثلاثين عاماً.

(4) مبادرة نابولي:

قضت هذه المبادرة بإعفاء 67٪ من صافي القيمة الحالية لديون نادي باريس تتخللها فترة سماح ست سنوات وفترة سداد قدرها ثلاثة وعشرون عاماً، وزيادة فترة سداد قروض التنمية لحوالي أربعين عاماً.

(5) مبادرة المانحين لإعفاء ديون الدول الفقيرة:

في يونيو 2005 اقترحت مجموعة الدول الكبرى بأن يقوم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بإعفاء ديون الدول المؤهلة بنسبة 100٪ متى وصلت مرحلة الإكمال وقد لحق بهم في عام 2007 البنك الأمريكي، وقد اشترطت هذه المبادرة نفس الشروط السابقة لـHIPC وهي:

- أداء مقبول في السياسات المالية والنقدية على المستوى الكلي.
- إنفاذ استراتيجية محاربة الفقر.

- حسن إدارة الإنفاق العام اتسم انسياب موارد القروض والمعونات الدولية للسودان بعدم الاستمرارية والتوقف لفترات متعددة ، فقد تأثر الحصول على تلك الموارد واستغلال ما تم الاتفاق عليه مع كثير من مصادر القروض والمعونات التقليدية للسودان بالمتغيرات السياسية الداخلية والخارجية من جهة ومن جهة أخرى بسبب عجز حكومة السودان عن الوفاء بالتزاماتها السابقة في مواعيدها المتفق عليها الأمر الذي أدى إلى تراكم الديون الخارجية.

- **المحور الرابع : الدراسة التطبيقية :**

الاتجاه العام لديون السودان الخارجية :

يمكن التعرف على الاتجاه العام لديون السودان الخارجية خلال الفترة (1990 – 2019) وذلك من خلال تطبيق معادلة الاتجاه العام التالية:

$$deb = a_0 + a_1 x + \mu$$

حيث:

deb: تمثل ديون السودان الخارجية بمثابة المتغير التابع في السلسلة الزمنية

X: تمثل الزمن بمثابة المتغير المستقل في السلسلة الزمنية

a_0 : تمثل مقدار ثابت بمثابة القاطع

a_1 : تمثل معامل المتغير المستقل (الزمن).

μ: العوامل العشوائية المؤثرة في الإنفاق العام بخلاف المتغير المستقل.

تحليل السلاسل الزمنية :

يقوم تحليل السلاسل الزمنية (Time Seris Analysis)على فكرة الارتباط بين المتغيرات عبر الزمن الماضي والحاضر ومن ثم التنبؤ المستقبلي لقيم الظاهرة محل البحث عبر الزمن . ومن خلال التحليل يمكن التعرف على العوامل التي أدت إلى المتغيرات والعوامل التي تؤثر على هذه المتغيرات في الوقت الراهن ثم تأثير العوامل الراهنة في اتجاهات المستقبل ، لذا يجب تحليل البيانات لسلسلة زمنية لمعرفة تأثير تلك العوامل والمتغيرات ويمكن تقسيمها إلى عدة أنواع من المتغيرات أو التحركات وهي:-

. تغيرات الاتجاه العام وهى التي تحدث في الزمن الطويل .

. تغيرات تحدث بصورة موسمية أو فصلية.

. تغيرات تحدث بصورة دورية أو منتظمة.

. تغيرات تحدث بصورة غير منتظمة.

ولعل أكثر هذه التغيرات هي تغيرات الأجل الطويل والتي تستخدم في قياسها عدة طرق أكثرها شيوعاً واستخداماً هي طريقة المربعات الصغرى والتي تهدف إلى التوصل إلى الاتجاه العام الذى يكون مربع انحرافاته عند جميع النقط التي يمر فيها أقل ما يمكن.

بالإشارة إلى السلسلة الزمنية في الجدول التالي:

جدول (3) الاتجاه العام لديون السودان الخارجية

السنة (X)	Deb بالدولار	انحراف الزمن (X)	X^2	deb *X
2000	20,521	-10	100	205.21
2001	20,798	-9	81	187.18
2002	23,605	-8	64	188.84
2003	25,703	-7	49	179.92
2004	26,784	-6	36	160.70
2005	27,005	-5	25	135.02
2006	28,447	-4	16	113.79
2007	31,873	-3	9	95.62
2008	33,542	-2	4	67.08
2009	35,687	-1	1	35.69
2010	37,805	0	0	0
2011	39,800	1	1	39.80
2012	42,047	2	4	84.09
2013	44,379	3	9	133.14
2014	43,660	4	16	174.64
2015	43,884	5	25	219.42
2016	45,835	6	36	275.01
2017	47,100	7	49	329.7
2018	49,900	8	64	399.2
2019	51,200	9	81	460.8
2020	56.000	10	100	560
المجموع	824.675		769	3.948.56

باستخدام الصيغة العامة لمعادلة الاتجاه العام:

$$\mathbf{deb} = a_0 + a_1 x + \mu$$

يمكن إيجاد قيم a_0 وa_1 وهى معلمات ثابتة يجب تقدير وإيجاد قيمها والتي تتحدد بواسطة استخدام طريقة المربعات الصغرى.

X هي عدد السنوات (المشاهدات)

ولإيجاد قيم المعلمات نتبع الآتي :

$$a_0 = \frac{\sum deb}{\sum x} = \frac{824.675}{21} = 39.270$$

$$a_1 = \frac{\sum deb(x)}{\sum x^2} = \frac{3.948.56}{769} = 0.005135$$

والقيمة (0.005135) تمثل معدل النمو السنوي المتوقع في حجم الديون .

وبالتالي تصبح معادلة خط الاتجاه العام للديون الخارجية كالآتي : -

$$\mathbf{deb} = 39.270 + 0.005135(x)$$

ولإيجاد قيمة الإنفاق العام المتوقعة لعامي 2021 ، 2022 ، 2023، 2024م وذلك بأخذ سنة الأساس عام 2010 م ، عليه قيم الديون الخارجية المتوقعة للأعوام 2021 ، 2022، 2023، 2024 يمكن إيجادها كالآتي : -

$$\text{deb}_{2021} = 39.270 + (110.0051.35) = 39.326$$

$$\text{deb}_{2022} = 39.270 + (120.0051.35) = 39.331$$

$$\text{deb}_{2023} = 39.270 + (130.0051.35) = 39.336$$

$$\text{deb}_{2024} = 39.270 + (140.0051.35) = 39.342$$

عليه القيم السابقة هي قيم تنبؤيه يستطيع الباحث أن يبني عليها بعض القرارات بشأن الديون الخارجية وفقا لمسار الزمن وبذلك تكون هذه التنبؤات بمثابة توصيات لمتخذي القرارات الاقتصادي بالدولة ، وبما أن السودان وصل إلى نقطة القرار (Dession Point) وإذا حقق السودان شروط ومتطلبات مبادرة الهيبك (HIPC) ووصل إلى نقطة الإنجاز أو الاكتمال (Completion Point) والتي يتم بموجبها إعفاء ديون السودان الخارجية وعليه يمكن للسودان طلب القروض لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

شكل رقم (2) الاتجاه العام لحجم ديون السودان الخارجية

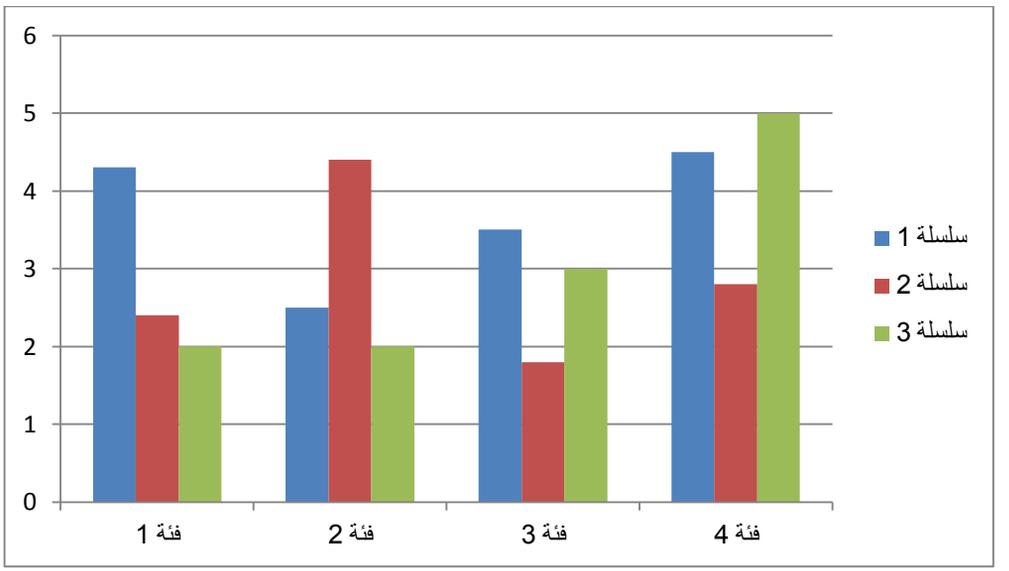

المصدر: بيانات الجدول (3)

يلاحظ من الشكل (2) أن ديون السودان الخارجية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك إلى تزايد فوائد الديون المركبة .

أولاً : النتائج:

من خلال الدراسة السابقة حول أثر الديون الخارجية على التنمية الاقتصادية بالسودان يمكن الخروج بالنتائج التالية : -

- أوضحت الدراسة أن حجم ديون السودان الخارجية بفوائدها المركبة بلغت حوالى 64 مليار دولار .
- هنالك العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تترتب على استخدام القروض والمساعدات الأجنبية خاصة تلك التي جاءت عن طريق البنك الدولي وما صاحبها من شروط مثل رفع الدعم وخاصة رفع الدعم عن المحروقات الذى أدى إلى ازدياد المستوى العام للأسعار (التضخم) وازدياد معدلات الفقر.
- وقع السودان على أربع اتفاقيات مع دول نادي باريس بقيمة إجمالية 1.536مليون دولار أمريكي لم يستفد السودان من تلك المبادرات وذلك لعدم وجود برنامج متفق عليه مع صندوق النقد الدولي، وكذلك تم التوقيع على اتفاقية إعادة التمويل مع البنوك التجارية العالمية في عام 1989 ونص الاتفاق على دفع الدين خلال سبعة سنوات منها ثلاثة أعوام

فترة سماح وقد خضعت لعدت تعديلات لعدم التمكن من الوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق

.

- حقق السودان شروط ومتطلبات مبادرة الهيبك (HIPC) ووصل إلى نقطة القرار ولكنه لم يصل إلى نقطة الاكتمال .

ثانياً : التوصيات: بناءً على نتائج الدراسة يمكن تقديم التوصيات الآتية :-

-السعي لعدم تراكم الديون من خلال خفض الاعتماد على الاقتراض الخارجي والاستعاضة عنه بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- اتساق استدانة الحكومات الولائية من مصادر أجنبية مع أهداف السلطات القومية للاقتصاد الكلي الرامية إلى الحفاظ على العلاقات الإيجابية الحالية للسودان مع الخارج وأن تتوافق مع معايير البنك المركزي.

- السعي لحل مشكلة تراكم المديونية الخارجية على الدولة للمحافظة على استدامتها، وتجنب المعالجات الفردية لها وحصرها فقط في المعالجات ذات المنفعة المتبادلة، في إطار المبادرات الدولية والإقليمية.

— الاستمرار في سداد المديونيات للمؤسسات الدولية والإقليمية .

— مواصلة الجهود والسعي الجاد في حل مشكلة إعفاء الديون الخارجية .

— إنشاء آلية خاصة لمعالجة إعفاء الديون المتعلقة على السودان .

— استبدال القروض ذات الفوائد العالية بصيغ التمويل الحديثة كالبوت ونوافذ التمويل الإسلامي العالمية .

— تحسين القدرات التفاوضية مع مصادر التمويل الثنائية والإقليمية والدولية تحقيقاً لانسجامها مع نظم التمويل والصيرفة في البلاد.

— العمل على استقطاب مجموعة الدعم المالي من الدول الصديقة لتكوين صندوق لإطفاء مديونية السودان .

— ضرورة وضع استراتيجية تهدف إلى الوصول إلى عدم لجوء السودان إلى الاستدانات الخارجية .

المراجع:

1 -يونس أحمد البطريق" المالية الدولية" الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع -الإسكندرية، 1986 .

2 - محمد خير أحمد الزبير - العون الأجنبي والتنمية الاقتصادية - تجربة السودان(1980- 1990) - رسالة دكتوراه ، جامعة أم درمان الإسلامية ، السودان، مارس 1993..

3 - وزارة المالية والاقتصاد الوطني - الأداء المالي للاقتصاد السوداني للفترة من 2000-2005 مارس 2006.

4 - وزارة المالية والاقتصاد الوطني – مديونية السودان الخارجية - تقرير غير منشور - يناير 2004.